

## تأثير التعويم المدار لسعر الصرف في مؤشر السيولة المصرفية

(العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩)

### The effect of the managed floatation of the exchange rate on the bank liquidity index

(Iraq is a case study for the period 2010-2019)

سيف محمد رضا      أ.م.د. كمال كاظم جواد

[Kamal.k@uokerbala.edu.iq](mailto:Kamal.k@uokerbala.edu.iq)    [Salasdi49@gmail.com](mailto:Salasdi49@gmail.com)

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

**المستخلص:** يعد سعر الصرف المعوم المدار أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق اهداف السياسة النقدية المتمثلة بالوصول الى الاستقرار النقدي في أي اقتصاد قومي، فمن خلال قناة سعر الصرف يستطيع البنك المركزي من المحافظة على المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل في داخل الاقتصاد وبالتالي يتحكم بمستوى الصادرات والواردات من خلال التحكم بسعر الصرف وكمية بيع العملة في المزاد والسؤال الجدلي الذي طرحه البحث هو هل هناك تأثير لمؤشرات سعر الصرف المعوم المدار ومؤشر السيولة المصرفية. وتمكن الباحثان من قياس علاقة الاثر والارتباط بين المتغيرين خلال مدة البحث (٢٠١٠ – ٢٠١٩) وتوصل الى جملة من النتائج من أبرزها ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة وبين نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع، بينما لا توجد علاقة ارتباط لسعر صرف النافذة مع نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات، وكذلك بين البحث ان ليس هناك أي ارتباط لسعر الصرف الموازي وكمية المبيعات مع مؤشر السيولة المصرفية. وأصح البحث على ان ليس هناك تأثير لسعر صرف النافذة او كمية مبيعات النافذة بصورة معنوية في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازية ويعود سبب عدم وجود تأثير الى ان سعر صرف النافذة وكمية مبيعات النافذة ثابتة تقريباً. واوصى البحث على تفعيل دور البنك المركزي في تقليل الفجوة السعرية بين اسعار نفاذة بيع العملة واسعار الصرف في السوق الموازي لما في ذلك من اثر ايجابي على السيولة المصرفية.

**الكلمات المفتاحية :** التعويم المدار لسعر الصرف، مؤشر السيولة المصرفية، سعر الصرف الموازي، سعر صرف نفاذة العملة، كمية مبيعات نافذة العملة.

**Abstract :** The managed floating exchange rate is one of the means by which the monetary policy objectives of achieving monetary stability in any national economy can be achieved. Through the exchange rate channel, the central bank can maintain the general level of prices and the income level within the economy and thus control the level of exports and imports from During the control of the exchange rate and the amount of currency sold in the auction, The controversial question raised by the research is whether there is an effect of the managed floating exchange rate and the bank liquidity

index. The researcher was able to measure the impact and correlation relationship between the two variables during the study period (2010-2019) and reached a number of results, the most prominent of which is that there is a significant correlation between the window exchange rate and the ratio of loans and advances to total deposits, while there is no correlation relationship to the exchange rate. The window with the ratio of liquid assets to total assets, as well as the research showed that there is no correlation of the parallel exchange rate and the amount of sales with the index of bank liquidity. The research revealed that there is no significant effect on the window's exchange rate or the window's sales quantity on the bank liquidity index through the parallel market price. The research recommended the activation of the monetary policy role of the Central Bank in Iraq in a way that it can influence the banking sector to increase banking stability and thus increase monetary stability, as well as the necessity of preserving the effective exchange rate for the important role it plays as it has a positive emotional relationship.

**Keywords:** Managed floatation of the exchange rate, the index of bank liquidity, 1 the indicative exchange rate, the exchange rate of the currency window, the amount of currency window sales.

#### ١. المقدمة

يعد سعر الصرف وسيلة لتسهيل عملية التبادل التجاري وتدفق رؤوس الأموال الدولية، إذ إنه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية ويؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات المالية والنقدية التي تقوم بها الدولة سواء كانت استثمارية أو تشغيلية، ونتيجة للتطورات الدولية وشدة المنافسة والغاء قاعدة الذهب أصبحت الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تعطي اهتماماً كبيراً لأسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى، والعمل على تقليل تقلباتها، وقد أدى ذلك إلى ظهور سعر الصرف العائم بعد التصدع الذي حصل في نظام بريتون وودز في صيف عام ١٩٧١ وتراجع الولايات المتحدة رسمياً عن التزامها بتحويل جميع الدولارات المتداولة في العالم إلى الذهب.

يتبع العراق نظام سعر الصرف العائم المدار إذ يتحكم البنك المركزي بالمعروض النقدي من خلال نافذة بيع العملة، حيث تدخل المصارف والشركات بائعاً أو مشترياً للعملة، وتؤثر هذه العملية في كمية المعروض النقدي من العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف وتثبيتته.

#### ٢. المنهجية

##### أولاً: مشكلة البحث

خلال العقود الأخيرة التي ضربت الكثير من دول العالم عدة أزمات نقدية ومالية وارتفاع مستويات التضخم، ظهر إلى الساحة مجدداً الجدل حول نظام الصرف المناسب الذي يمكن أن يؤثر على السيولة المصرفية، وهنا يأتي التساؤل حول أثر التعويم المدار لسعر الصرف في السيولة المصرفية، وبذلك يمكن صياغة مشكلة الباحثين بالتساؤلات الآتية:

١. هل يمكن لنظام التعويم المدار لسعر الصرف أن يؤثر على السيولة المصرفية؟
٢. كيف يمكن لسعر الصرف الموازي أن يؤثر على السيولة المصرفية؟

### ثانياً: أهمية البحث

تتحدّر أهمية البحث من أهمية سعر الصرف ودوره الفاعل في تعزيز السيولة المصرفية إذ ان نسبة السيولة المصرفية توضح مدى إمكانية الجهاز المصرفي من استيعاب الصدمات التي تواجه البنوك في عملها وما ينتج عنها من خسائر نتيجة عملية الائتمان والاستثمار والعمليات المصرفية الأخرى.

### ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث الى :

- ١- تقديم عرض وقياس اسعار الصرف في ظل التعويم المدار وتحليلها في العراق.
- ٢- تقديم عرض وقياس لمؤشر السيولة المصرفية في العراق.
- ٣- التعرف على طبيعة العلاقة والأثر بين التعويم المدار لسعر الصرف والسيولة المصرفية.
- ٤- تقديم مقترحات للقطاع المصرفي لتعزيز السيولة المصرفية.

### رابعاً: متغيرات البحث:

إنسجاماً مع تأثر المتغير المعتمد (السيولة المصرفية) بالمتغير المستقل (التعويم المدار لسعر الصرف) اعتمد الباحثان على ابعاد سعر الصرف التالية كأبعاد معتمدة في الجانب العملي:

- ١- سعر صرف نافذة العملة
- ٢- سعر صرف السوق الموازي
- ٣- كمية مبيعات نافذة العملة

### خامساً: فرضية البحث

١. اعتمد الباحثان فرضيات الارتباط وكما يأتي:
  - أ. الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة ومؤشر السيولة المصرفية).
  - ب. الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الموازي ومؤشر السيولة المصرفية).
  - ت. الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة وسعر السوق الموازي).
  - ث. الفرضية الرئيسية الرابعة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كمية مبيعات النافذة وسعر السوق الموازي).
  - ج. الفرضية الرئيسية الخامسة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كمية مبيعات النافذة ومؤشر السيولة المصرفية).
٢. اعتمد الباحثان فرضيات التأثير وكما يأتي
  - أ- الفرضية الرئيسية الأولى (يؤثر سعر صرف النافذة بصورة معنوية في السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي). ولقد تفرعت عنها الفرضيات الفرعية الآتية
    - يؤثر سعر صرف النافذة على نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي.
    - يؤثر سعر صرف النافذة على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي.

ب- الفرضية الرئيسية الثانية (تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة بصورة معنوية في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي). ولقد تفرعت عنها الفرضيات الفرعية الآتية

- تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة على نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي.
- تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي.

سادساً: حدود البحث:

- 1- **حدود البحث المكانية:** تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي بشكل عام، والقطاع النقدي والمصرفي بشكل خاص.
- 2- **حدود البحث الزمانية:** تناول البحث حالة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) ومدى استجابة السيولة المصرفية للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

### ٣. النتائج والمناقشة

#### ٣,١ سعر الصرف العائم المدار

يحتل نظام سعر الصرف الحر المدار (التعويم المدار) موقعا ما بين (النظام الثابت) و (النظام العائم) فهو يشبه النظام العائم من ناحية انه يتيح لأسعار الصرف التقلب على اساس يومي وليس هناك وجود لحدود معينه فيه ويشابه النظام الثابت من ناحية ان البنك المركزي يستطيع احيانا ان يتدخل لكي يمنع زبائنه من الحركة الكثيرة جدا باتجاه معين (Madura,2008:156).

يشير نظام سعر الصرف العائم المدار إلى الحالة التي يتحدد فيها سعر الصرف بشكل رئيسي عن طريق قوى العرض والطلب، لكن يمكن ان تتدخل السلطة النقدية من وقت لآخر لجعل أسعار الصرف مستقرة أو التأثير فيها بطريقة ما (Joseph,2004,365)، وتتم التعديلات بناء على التقديرات فهي عادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات، مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الاحتياطات الدولية و تطورات اسواق النقد الموازية، اذ ان تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف يكون ليس اجبارياً، ولكن التدخل يكون احياناً بصفة مدقق لتنظيم معدلات صرف عملة البلد من خلال سحب أو ضخ العملات الأجنبية المعنية (طارق، ٢٠٠٩، ص١١).

على الرغم من استمرار الاعتماد على ظروف السوق لتحديد سعر الصرف اليومي، غالباً ما تجد الدول التي تعمل بنظام التعويم المدار أنه من الضروري اتخاذ إجراءات للحفاظ على قيم سعر الصرف المطلوبة. لذلك فهم يسعون إلى تغيير تقييم السوق لسعر صرف معين من خلال التأثير على دوافع نشاط السوق بدلاً من التدخل المباشر في أسواق الصرف الأجنبي (Eiteman,2013,103)، اذ من المفترض أن يلغي سعر الصرف العائم أي تدخل من البنك المركزي في سوق الصرف (Robert,2004,452).

ويعرف نظام التعويم المدار بانه ذلك النظام الذي يتحدد فيه سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب لكن تتدخل السلطة النقدية من وقت الى اخر لجعل اسعار الصرف مستقرة او التأثير عليها بطريقه او بأخرى (وداد، ٢٠٠٤، ٢٥٠)

ويكون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف ليس اجباريا ولكن يكون التدخل احيانا بصفتها مدققا لتنظيم معدلات صرف العملة المحلية من خلال سحب او ضخ العملات الاجنبية المعنية. ويقوم هذا النظام على اساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف ببيعاً أو شراءً للعملات الأجنبية قصد التأثير على عملتها لتحقيق أهداف معينة، أو لتمكن سعر صرف عملتها من التحرك الزيادة والنقصان لدرجة غير مرغوب فيها، وقد استمر العصر الحديث لفترة أطول من كل من فترات بريتون وودز والمعيار الذهبي الكلاسيكي (Michael,20017,9). وتجدر الإشارة الى ان هناك مجموعه من الاختلافات بين سعر الصرف الحر وسعر الصرف المدار اهمها ما يأتي (موردخاي، ٢٠٠٧، ٢٨٦):

(١) في حالة نظام الصرف العائم، يتم تحديد سعر الصرف بقيمة تؤدي إلى توازن في ميزان المدفوعات، وهذا غير متاح في ظل نظام الصرف العائم المُدار، لذلك يمكن أن يؤدي تدخل البنك المركزي إلى تحرك بعيداً عن سعر الصرف المتوازن.

(٢) يخضع سعر الصرف في حالة نظام الصرف العائم الى العرض والطلب وبذلك فليس هناك حاجة لوجود احتياطات لتأمين استقرار الاسعار اما في حالة إدارة سعر الصرف، فإن الاحتياطات النقدية مهمة للغاية، حيث يتم تجميعها من أجل تقليل التقلبات في سعر الصرف للعملة المحلية.

وهناك سعرين للصرف في هذا النظام هما:

أ- **سعر صرف النافذة (السعر الرسمي):** وهو السعر الذي يحدده البنك المركزي ويتم التداول به في نافذة بيع العملة (مزاو العملة) وتعد نافذ بيع العملة واحدة من الاساليب المباشرة في التأثير والتي تستخدمها الاقتصادات الناشئة للتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، كما تعرف بنوع الاتجاه الواحد مزادات العملات حيث أنها تمثل إحدى طرق التدخل في سوق الصرف التي تتبعها البنوك المركزية من أجل تعويض الفجوة بين الطلب المحلي على العملات الأجنبية والمعروض منها وبالتالي تحقيق الاستقرار في سعر الصرف (قاسم، ٢٠١٧، ٣٠).

تدار نافذة بيع العملة من قبل البنك المركزي عبر بيع وشراء العملات الأجنبية من وإلى الجمهور والحكومة والبنوك والشركات، ومن أهم مبررات تسمية عملية المزاو هو ما يفعله البنك المركزي من عملية فتح نافذة لبيع وشراء العملات الأجنبية (عطية، ٢٠١٨، ١٧٣). وتختلف آلية بيع العملة باختلاف أهداف السياسة النقدية، وكذلك تأثير مكونات المعروض من العملات الأجنبية ومستوى التطور في الاقتصاد الوطني والقطاع النقدي والمالي (Goldberg, 1997, 300) وهناك نوعين من انواع نافذة بيع العملة وكما يلي:

(١) نافذة بيع العملة ذات الاتجاهين: يتدخل البنك المركزي في هذه الحالة مباشرة في سوق الصرف كبائع أو مشتري للعملة وللنسبة التي تحقق الهدف المحدد مع ضمان استقرار سعر الصرف. بشكل عام يتميز سوق الصرف بوقوعه في إطار سوق الصرف الذي يتميز بوقوعه في سوق احتكار القلة أي أن مصادر توريد العملات الأجنبية محدد في قطاع التصدير الحكومي والخاص وفي بنسب مختلفة من اقتصاد إلى آخر، بالإضافة إلى أن الأعضاء المشاركين في هذه المزادات محدودون ويمثلهم البنك المركزي والبنوك وبعض المؤسسات الأخرى، ويقوم المزاو بتقديم مزادات بعروض بيع أو شراء من البنك المركزي وفي هذه الحالة تكون قدرة يختلف البنك المركزي في تأثير المزاو حسب عدد المشاركين في المزاو (محمد، ٢٠١٧، ٣١).

(٢) نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد: يتمثل دور البنك المركزي في هذه الحالة في التدخل في سوق الصرف كبائع للعملات الأجنبية، أي تدخل أحادي الاتجاه لتلبية الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل الواردات، ويتميز سوق الصرف في هذه الحالة بأنه سوق احتكاري تحتكر فيه الدولة مصادر المعروض من العملات الأجنبية، خاصة في الاقتصادات الريفية التي تلبى الطلب على السلع من خلال الواردات، ثم يقوم البنك المركزي بتزويد القطاع الخاص بالعملة الأجنبية عن طريق بيعها بالسعر المعلن عنه مسبقاً، كونه المحتكر الوحيد لهذه المعاملة وبالتالي تصبح نافذة بيع العملة هي العامل الرئيسي الذي يؤثر في اتجاه سعر الصرف من خلال مبيعاته (Majeed, 2019, 173).

ب- **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر الذي يتم التداول به داخل الاقتصاد ويمكن التحكم به عن طريق التحكم بالمعروض النقدي، ويعرف سوق الصرف الموازي بأنه ذلك السوق التي يتم فيها التفاوض بالعملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطة النقدية نظراً لما تفرضه تلك السلطة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه والفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يشجع على بيع العملات الصعبة في الأسواق السوداء (قندوز، ٢٠١٦، ٩٥)، ويمكن القول بأن سعر الصرف الموازي المرتفع يعود لسببين، هما ما يأتي (الفولي و عوض الله، ٢٠٠٥، ٥٤):

- (١) التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخل إضافية.
- (٢) القدرة الشرائية أو النقص في السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية.

أما بالنسبة للطلب على الأموال فبالإضافة الى انها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية وتمويل الاستثمار (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين فإن العملات الصعبة قد تكون مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف، منها ما يأتي:

- (١) لتمويل الواردات غير القانونية.
- (٢) لتمويل المدفوعات غير المنظورة.
- (٣) توظيف رؤوس الموال في الخارج.

أما بالنسبة لعرض العملات الصعبة فإنه عادة ما يكون متأثراً عن عادات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض منها:

- (١) الصادرات المهربة.
- (٢) بيع العملات الصعبة من طرف (المهاجرين، الدبلوماسيين، والسياح).
- (٣) الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات.
- (٤) انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.

وبيين الجدول (١) اسعار صرف البنك المركزي واسعار الصرف في السوق الموازي وكما يلي:

جدول (١) معدل سعر صرف نافذة بيع العملة ومعدل سعر صرف السوق الموازي وكمية مبيعات نافذة بيع العملة سنوياً

السنة	معدل سعر صرف نافذة بيع العملة / دينار	معدل سعر صرف السوق الموازي / دينار	كمية مبيعات نافذة بيع العملة سنوياً / مليون دولار
2010	1170	1185	36 169
2011	1170	1196	39 789
2012	1166	1233	48 649
2013	1166	1233	53 231
2014	1166	1214	51 728
2015	1167	1247	44 304
2016	1182	1275	33 524
2017	1184	1258	42 201
2018	1183	1209	47 133
2019	1182	1196	51 127

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات (2010-2019).

## ٣,٢ سعر الصرف العائم المدار في العراق

شهد نظام سعر الصرف في العراق قبل عام ٢٠٠٣ نظام صرف متعدد وصل الى ١٠ اسعار اعتمدت من قبل السياسة النقدية بالمقابل هناك سوق موازية للصراف هي التي تحدد اسعار الصرف وفق نظام التعويم المطلق وبسببه تأسس نظام صرف معتل تشوبه الكثير من التشوهات بسبب التعددية الرسمية ، اما بعد احداث عام ٢٠٠٣ واقرار قانون استقلالية البنك المركزي ( قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ) انشأ البنك المركزي نافذة مزاد العملة الاجنبية ليعلن بعدها انتهاء تطبيق نظام سعر الصرف الثابت المتعدد في العراق وما صاحبه من تشوهات، واعتمد نظام سعر الصرف العائم المدار حيث يتحدد سعر الصرف وفق الية العرض والطلب ولكن تحت رقابة واشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (محمود & حسين، بدون سنة نشر، ٨). وهناك سعرين للصراف في نظام سعر الصرف العراقي وهما:

١. **سعر صرف نافذة بيع العملة:** باشر البنك المركزي باستحداث نافذة بيع العملة للمرة الاولى في الرابع من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ وتعمل هذه الاداة على بيع وشراء العملة الاجنبية بجلسات يومية يعقدها البنك المركزي، يعد مزاد العملة في السوق المركزية للصراف في العراق واحدة من اساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عن طريق التأثير المباشر في الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة ، وتعد اول اداة نقدية استخدمها البنك المركزي بعد ٢٠٠٣ ولا زال المعل بها مستمر الى الان.
٢. **سعر الصرف الموازي في العراق:** هو السعر الذي يتم التداول به في السوق الموازي او ما يسمى البورصة، ويتم التداول به بين عامة الناس، اما بالنسبة لسوق الصرف الموازي في العراق فهو عبارة عن تجمع مجموعة من الناس في مكان اعتادوا التجمع فيه بشكل يومي وسعر الصرف الموازي هو السعر الذي يحقق التوازن في الاقتصاد وهناك عدة بورصات تمثل السوق الموازي او غير الرسمي في العراق هي ( بورصة الكفاح ، بورصة الحارثية ، بورصة السموال وغيرها ) و الجدول (٣) يبين التفاوت بين سعر صرف نافذة بيع العملة الاجنبية و سعر الصرف في السوق الموازي .

## ٣,٣ مؤشر السيولة

- أ- يتضمن مؤشر جودة السيولة متغيرين أساسيين للقياس، الأول هو نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع، والثاني هو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ويمكن توضيحهما في ضوء ما يلي:
- (١) **نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع Ratio of loans and advances to total deposits :** يشير هذا المؤشر إلى قدرة المصارف على توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها من الودائع لتلبية احتياجات العملاء من القروض والسلفيات ، ومن ناحية أخرى ، فإنه له تأثير على السيولة المصرفية حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على القدرة البنوك لتوظيف الودائع على شكل قروض وكذلك ارتفاع مخاطر السيولة المتمثلة في صعوبة تصفية القروض عند الحاجة للسيولة ، ويعكس الانخفاض في هذا المؤشر انخفاض نسبة توظيف القروض إلى الودائع ، وكذلك كخطر أقل للسيولة المصرفية علما ان النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (٧٠%) كحد اعلى لغرض تجنب ازمات السيولة المصرفية وتحسب كما يلي في المعادلة (١٠) (حسن، ٢٠١٦، ٤٨) .

$$\text{نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{اجمالي الودائع}} * ١٠٠ \dots\dots (١)$$

- (٢) **نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول Liquid Assets to Total Assets :** يمكن ايجاد على هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة المتمثلة في الأصول النقدية وشبه النقدية للبنوك على إجمالي أصول البنك ، حيث يتم استخدام هذه النسبة لتحديد أهمية الأصول السائلة بين إجمالي أصول البنك و تتميز هذه الأصول بعائد منخفض ومخاطر منخفضة كما يمكنها تحويلها إلى نقود بسرعة

كبيرة على عكس الأصول طويلة الأجل الأخرى ، لذلك من المهم للغاية مواجهة عمليات سحب المودعين بسرعة حيث تشير النسبة المرتفعة الى ان المصرف يتبع سياسة متحفظة من الاستثمار بالأصول المرتفعة السيولة وذات عوائد منخفضة ، اما انخفاض النسبة فيدل على ان المصرف يتبع سياسة ذات مخاطر عالية وذات عوائد عالية، ويمكن الحصول على هذه النسبة من المعادلة ( ١١ )

$$\text{نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{اجمالي الأصول السائلة}}{\text{اجمالي الأصول}} * 100 \dots\dots (٢)$$

وهناك مؤشر اخر لقياس السيولة وهو المعدل النقدي اذ يشير الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وارصدته لدى المصارف الأخرى، ويجب عدم الافراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل ويمكن قياسه بالمعادلة (١٢):

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع اجمالي}} * 100 \dots\dots\dots (٣)$$

### ٣,٤ الجانب العملي

سعى الباحثان في هذا المحور الى اختبار فرضيات البحث من خلال البيانات التي تم الحصول عليها خلال مدة البحث وعلى النحو الاتي:

#### اولاً: التحليل المالي لبيانات البحث

يتناول الباحثان التحليل المالي لبيانات البحث من خلال الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث.

#### ١. تحليل بيانات سعر الصرف

اعتمد الباحثان سلسلة زمنية لمدة عشر سنوات اعتباراً من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٩ لغرض تحليل بيانات سعر الصرف وهي (معدل سعر صرف نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، ومعدل سعر صرف السوق الموازي، وكمية مبيعات نافذة بيع العملة) وحسب الجدول (٢):

جدول (٢) بيانات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (٢٠١٠-٢٠١٩)

السنة	معدل سعر صرف نافذة بيع العملة / دينار	معدل سعر صرف السوق الموازي / دينار	كمية مبيعات نافذة بيع العملة سنوياً / مليون دولار
2010	1170	1185	36 169
2011	1170	1196	39 789
2012	1166	1233	48 649
2013	1166	1233	53 231
2014	1166	1214	51 728
2015	1167	1247	44 304
2016	1182	1275	33 524

42 201	1258	1184	2017
47 133	1209	1183	2018
51 127	1196	1182	2019
٤٤٧٨٥,٥	١٢٢٤,٦	١١٧٣,٦	الوسط الحسابي
٦٧٧٥,١١	٢٩,٥٥	٨,٠٣	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرة البنك المركزي العراقي لأعداد متفرقة

يتبين من الجدول (٢) ما يلي:

- أ- بلغ الوسط الحسابي لسعر صرف النافذة (١١٧٣,٦) دولار، بانحراف معياري (٨,٠٥) دولار. نلاحظ ان سعر صرف النافذة للسنوات (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥) كان اقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ انخفاض قيمة الانحراف المعياري، وهذا يدل على ان سعر صرف النافذة كان يتمتع بنوع من الاستقرار النسبي الكبير خلال مدة البحث، الامر الذي انعكس على استقرار السوق بشكل عام.
- ب- بلغ الوسط الحسابي لسعر السوق الموازي (١٢٢٤,٦) دولار، بانحراف معياري (٢٩,٥٥) دولار. نلاحظ ان سعر صرف السوق الموازي للسنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٤ و ٢٠١٩ و ٢٠١٨) كان اقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ ان قيمة الانحراف المعياري كانت أكبر من قيمة الانحراف المعياري لسعر صرف النافذة، وهذا يدل على ان سعر السوق الموازي كان يشهد تذبذباً اعلى من سعر صرف النافذة، وهذا شيء طبيعي كونه يخضع لعوامل كثيرة، الامر الذي أدى الى حصول تذبذبات في السوق، ويبين الشكل ادناه توضيحاً للجدول اعلاه
- بلغ الوسط الحسابي لكميات مبيعات نافذة العملة (٤٤٧٨٥,٥) مليون دولار سنوياً، بانحراف معياري (٦٧٧٥,١١) مليون دولار. نلاحظ ان كميات المبيعات للسنوات (٢٠١٠ و ٢٠١٦ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧) كانت اقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ ان قيمة الانحراف المعياري كانت عالية، وهذا يدل على وجود تذبذب كبير في كميات الدولارات المباعة خلال مدة البحث.

## ٢. تحليل بيانات مؤشر السيولة للاستقرار المصرفي

اعتمد الباحثان سلسلة زمنية لمدة عشر سنوات اعتباراً من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٩ لغرض تحليل بيانات مؤشر السيولة للاستقرار المصرفي وحسب الجدول (٣):

جدول (٣) بيانات مؤشر السيولة المصرفية في العراق (٢٠١٠-٢٠١٩)

السنة	اجمالي القروض والسلف ١	اجمالي الودائع ٢	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع ٣	الاصول السائلة ٤	اجمالي الموجودات ٥	نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات ٦
2010	٥٤٤٥	٠٠٨٥٥	١٠,٠٧	٥١٦٦٥	٨٩٠٣٤٧	١٨,٨٣
	٧١٦	٥٦١		٤١٧	٤٦٣	
2011	٥٨٦١٠	٢٩٢٦٥	١٦,٩٩	٥٦٤٧٤	٣١٧٢٠٢	٣٦,٨٥
	٢٨٥	١٢٣		١٦٦	٨٢٢	
2012	٨٢٣١٠	٩٥٨٧٥	١٤,٢٤	٧٠٤٨٩	٤٦٨١٧٥	٥١,١٢
	٥٨٢	٣٥٢		٠٩٠	٧١٦	

٤٩,٧٤	٠٧٤ ٢٠١ ٠٣٨	٠١٧ ١٠٠ ٧٨٠	١٠,٤٩	٠٠٤ ٨٧ ٤٠٤	١٣٣ ٩ ٢١٤	2013
٤٩,٨٦	٨٤١ ٢١٧ ٢٢١	٦٣١ ١٠٨ ٦٢١	١١,٩٤	٦٣٢ ٩٠ ٢٧٩	٨٢٣ ١٠ ٢٣٩	2014
٤٣,٢٩	٤٩٥ ٢٢٢ ٧٩٢	٣٣٥ ٩٦ ٢٩٤	١٩,٩٢	٤١٨ ٦٦ ٦٣١	٢٣٥ ١٣ ٤٣١	2015
٤١,٩٦	٧٦٤ ٢١٩ ٠١٦	٢١٩ ٩٢ ٠١٩	٢١,٠٢	٩٦٥ ٦٦ ٥٥٩	٠٧٦ ١٤ ٢٤٧	2016
٥١,٣٨	٦٥١ ١٩٣ ٢٨٠	٥٠٠ ٩٩ ٢٣٥	١٨,٥٤	٠٦١ ٧٣ ٣١٩	٥٥٠ ١٣ ٢٩٩	2017
٧٢,٢٣	٠٩١ ١٤٠ ٤٦٢	١٨٩ ١٠١ ٤٨٧	٢١,٠١	٧٩٣ ٨٣ ٩٤٤	٦٠٨ ١٧ ٨٥٨	2018
٨٧,٢٨	١٥٧ ١٢٩ ٦١٥	٧٣٨ ١١٢ ٧٥٧	٢٢,٧١	٥٤٠ ٨٨ ٩٦٤	١١٠ ٢٠ ٢٣٨	2019

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي لسنوات متعددة

أ- حققت نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع وسطا حسابيا (١٦,٧٠) بانحراف معياري (٤,٧٠). يلاحظ من الجدول (٣) ان السنة (٢٠١٠) قد حققت قيمة اقل من الوسط الحسابي وهذا يوشر انتعاش القروض الممنوحة في القطاع المصرفي العراقي قياسا بالودائع وبشكل مضطرد خلال مدة البحث.

ب- حققت نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات وسطا حسابيا (٥٠,٢٥) بانحراف معياري (١٨,٦٨). يلاحظ من الجدول (٣) ان السنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) قد حققت قيمة اقل من الوسط الحسابي وهذا يوشر انخفاضاً في قدرة النظام المصرفي على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل لتلك السنوات قياسا بباقي السنوات.

#### ثانيا التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

يستهدف الباحثان في هذا المحور اختبار فرضيات البحث وعلى النحو الآتي

#### ١. اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

استخدم الباحثان معامل الارتباط (Pearson) من اجل معرفة قوة واتجاه علاقات الارتباط بين متغيرات البحث والتي تضمنتها فرضيات الارتباط وعلى النحو الآتي:

أ- الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة ومؤشر السيولة المصرفية). يبين الجدول (٤) نتائج اختبار هذه الفرضية

#### جدول (٤) اختبار فرضية الارتباط الأولى

نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات
٠.737*	٠.494
Sig.	٠.015
سعر صرف النافذة	٠.146

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول (٤) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٥%) بين كل من سعر صرف النافذة ونسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع. ولقد كانت علاقة الارتباط بين سعر صرف النافذة ونسبة الأصول السائلة الى الموجودات موجبة ولكنها غير دالة احصائيا اذ بلغت (٠,٤٩٤).

يستدل الباحثان بشكل عام على قبول الفرضية الرئيسية الأولى بالنسبة لمؤشر (نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع)، ورفضها بالنسبة الى مؤشر (نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات).

ب- الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الموازي ومؤشر السيولة للاستقرار المصرفي). يبين الجدول (٥) نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٥) اختبار فرضية الارتباط الثانية

نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات	سعر الصرف الموازي Sig.
٠.276	-0.061-	٠.867
٠.441		

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول (٥) وجود علاقة ارتباط سالبه وغير دالة احصائيا بين سعر الصرف ونسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات وكانت هناك علاقة ارتباط موجبة وغير دالة معنويا عند مستوى (٥%) بين سعر الصرف الموازي ونسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع. يستدل الباحثان بشكل عام على رفض الفرضية الرئيسية الثانية بالنسبة لمؤشر السيولة (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الموازي ومؤشر السيولة للاستقرار المصرفي).

أ- الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة وسعر السوق الموازي). يبين الجدول (٦) نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٦) اختبار فرضية الارتباط الثالثة

سعر النافذة	سعر الصرف الموازي Sig.
٠.20	٠.57

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول (٦) وجود علاقة ارتباط موجبة بين سعر صرف النافذة وسعر الصرف الموازي اذ بلغت قيمة علاقة الارتباط (٠,٢٠)، ولكن العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (٥%). عليه يستدل الباحثان على رفض الفرضية الرئيسية الثالثة بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة وسعر الصرف الموازي).

ب- الفرضية الرئيسية الرابعة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كمية مبيعات النافذة وسعر السوق الموازي). يبين الجدول (٧) نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٧) اختبار فرضية الارتباط الرابعة

كميات	
مبيعات	
النافذة	
سعر الصرف الموازي	-٠,٢٠٥
Sig.	٠,٥٧

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول (٧) وجود علاقة ارتباط عكسية بين كمية مبيعات النافذة وسعر الصرف الموازي اذ بلغت قيمة علاقة الارتباط (-٠,٢٠٥)، ولكن العلاقة لم تكن معنوية عند مستوى (٥%)، عليه يستدل الباحثان على رفض الفرضية الرئيسية الثالثة بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كميات مبيعات النافذة وسعر الصرف الموازي).

ت- الفرضية الرئيسية الخامسة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كمية مبيعات النافذة ومؤشر السيولة المصرفية). يبين الجدول (٨) نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٨) اختبار فرضية الارتباط الخامسة

نسبة	نسبة الاصول	
القروض	السائلة الى	
والسلف الى	اجمالي	
اجمالي	الموجودات	
الودائع		
كمية	-0.161-	٠.627
مبيعات		
النافذة		
Sig.	٠.657	٠.052

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

يتبين من الجدول (٨) وجود علاقة ارتباط سالبة وغير دالة معنوية عند مستوى (٥%) بين كمية مبيعات النافذة ونسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع. وكانت هناك علاقة ارتباط موجبة لكنها غير دالة احصائيا بين كمية مبيعات النافذة بين ونسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات.

يستدل الباحثان بشكل عام على رفض الفرضية الرئيسية الخامسة بالنسبة لمؤشر السيولة المصرفية (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كمية مبيعات النافذة ومؤشر السيولة المصرفية).

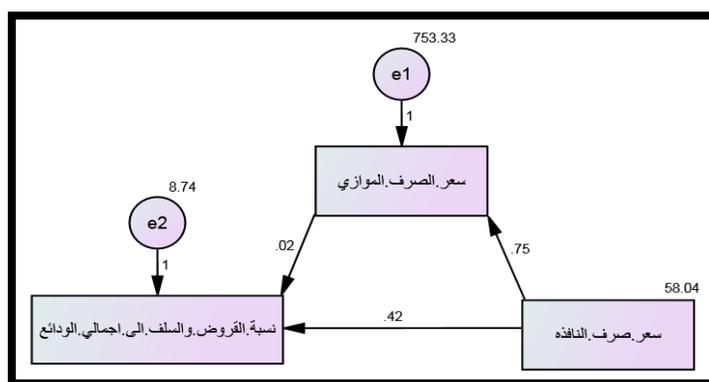
٢. اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

استخدم الباحثان من اجل اختبار الفرضيات الفرعية ادناه تحليل المسار (Path analysis) ومن خلال البرنامج الاحصائي ( AMOS V.23) وعلى النحو الاتي:

ت- اختبار فرضية التأثير الرئيسية الأولى (يؤثر سعر صرف النافذة في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي). ولقد تفرعت عنها الفرضيات الفرعية الآتية

- يؤثر سعر صرف النافذة على نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي.
- يؤثر سعر صرف النافذة على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي.
- يباشر الباحثان اختبار الفرضيات الفرعية أعلاه على النحو الاتي:
- اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يؤثر سعر صرف النافذة على نسبة القروض والودائع الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي).

يبين الشكل (١) تحليل المسار للفرضية الفرعية الأولى، علما ان الباحثان اعتمد معاملات الانحدار غير المعيارية



شكل (١) اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى

ويبين الجدول (٩) تفصيلا لمعاملات الانحدار غير المعيارية ومستوى معنويتها:

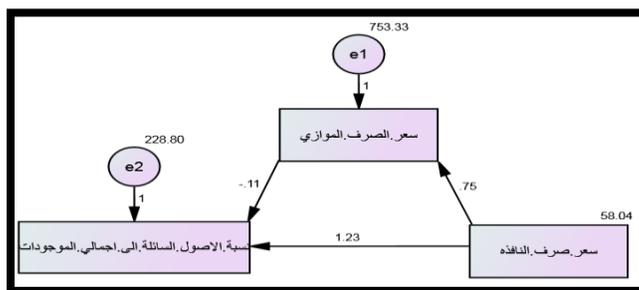
جدول (٩) معاملات الانحدار غير المعيارية (نسبة القروض والودائع الى اجمالي الودائع)

		Estimat	S.E.	C.R.	P
سعر الصرف الموازي	< سعر صرف النافذة	٠.75	1.201	٠.623	٠.533
-	-	-	-	-	-
نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	< سعر الصرف الموازي	٠,٠٢١	٠,٠٣٦	٠,٥٨٠	٠,٥٦٠
-	-	-	-	-	-
نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	< سعر صرف النافذة	٠,٤١٥	٠,١٣٢	٣,١٤	٠,٠٠٢
-	-	-	-	-	-

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

- أ- بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر الصرف الموازي في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع (٠,٠٢١) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (٩).
  - ب- بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر صرف النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع (٠,٤١٥) وهو تأثير معنوي عند مستوى (١%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (٩).
  - ت- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لسعر صرف النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (٠,٧٥) \* (٠,٠١٥ = ٠,٠٢١) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لان قيمة اختبار (Sobel) بلغت (٠,٤٢) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.
  - ث- بلغت قيمة التأثير الكلي لسعر صرف النافذة في انسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (٠,٤٢) (٠,٤٣٥=٠,٠١٥+).
- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا يؤثر سعر صرف النافذة بصورة معنوية في القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال من خلال سعر السوق الموازي).
- اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يؤثر سعر صرف النافذة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي).

يبين الشكل (٢) تحليل المسار للفرضية الفرعية الثانية، علما ان الباحثان اعتمد معاملات الانحدار غير المعيارية



شكل (٢) اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى

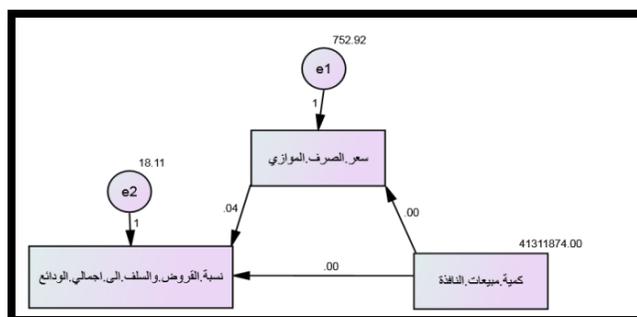
ويبين الجدول (١٠) تفصيلا لمعاملات الانحدار غير المعيارية ومستوى معنويتها:

جدول (١٠) معاملات الانحدار غير المعيارية (نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات)

		Estimate	S.E.	C.R.	P	
سعر الصرف الموازي	<-	سعر صرف النافذة	٠.75	1.201	٠.623	٠.533
	--					
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات	<-	سعر الصرف الموازي	٠,١١-	٠,١٨٤	٠,٥٨-	٠,٥٦٢
	--					
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات	<-	سعر صرف النافذة	١,٢٣	٠,٦٧٦	١,٨٢	٠,٠٦٩
	--					

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

- أ- بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر الصرف الموازي في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات (-0,11) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (10).
- ب- بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر صرف النافذة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات (1,23) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (10).
- ت- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لسعر صرف النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (0,75)\* (-0,11 = 0,082) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (5%)، لان قيمة اختبار (Sobel) بلغت (-0,43) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.
- ث- بلغت قيمة التأثير الكلي لسعر صرف النافذة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات عبر سعر الصرف الموازي (1,23+0,082=1,32).
- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (لا يؤثر سعر صرف النافذة بصورة معنوية في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي).
- من خلال الاختبارين أعلاه يستدل الباحثان على رفض الفرضية الرئيسية الأولى بمعنى (لا يؤثر سعر صرف النافذة في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازية)
- ث- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة بصورة معنوية في السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي). ولقد تفرعت عنها الفرضيات الفرعية الآتية
- تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة على نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي.
  - تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي.
- استخدم الباحثان من اجل اختبار الفرضيات الفرعية اعلاه تحليل المسار (Path analysis) ومن خلال البرنامج الاحصائي ( AMOS V.23) وعلى النحو الآتي:
- اختبار الفرضية الفرعية الاولى (تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة بصورة معنوية في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع من خلال سعر السوق الموازي).
- يبين الشكل (3) تحليل المسار للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية، علما ان الباحثان اعتمد معاملات الانحدار غير المعيارية:



شكل (3) اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية

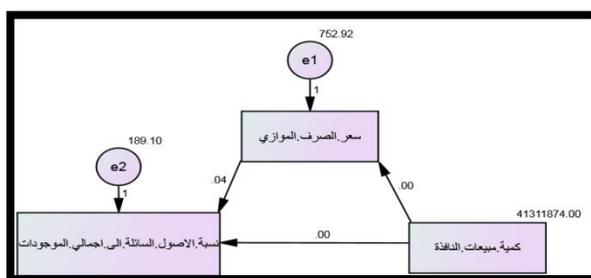
ويبين الجدول (١١) تفصيلا لمعاملات الانحدار غير المعيارية ومستوى معنويتها:

جدول (١١) معاملات الانحدار غير المعيارية (نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع)

		Estimate	S.E.	C.R.	P
سعر الصرف الموازي	<--	٠,٠٠١-	٠,٠٠١	٠,٦٢٧-	٠.530
كمية مبيعات النافذة	-				
نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	<--	٠,٠٤٠	٠,٠٥٢	٠,٧٧٨	٠,٤٣٦
سعر الصرف الموازي	-				
نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع	<--	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٣٣٥-	٠,٧٣٨
كمية مبيعات النافذة	-				

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة

- أ- بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر الصرف الموازي في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع (٠,٠٤٠) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (١%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (١١).
  - ب- بلغت قيمة التأثير المباشر لكمية مبيعات النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع (٠,٠٠١) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (١٠).
  - ت- بلغت قيمة التأثير غير المباشر لكمية مبيعات النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (-)  $٠,٠٠١ * ٠,٠٤٠ = -٠,٠٠٠٠٤٠$  وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لان قيمة اختبار (Sobel) بلغت (-٠,٦٠) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.
  - ث- بلغت قيمة التأثير الكلي لكمية مبيعات النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (-)  $٠,٠٠١ - ٠,٠٠٠٠٤٠ = -٠,٠٠٠٠٤٠$ .
- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (لا تؤثر كمية مبيعات النافذة بصورة معنوية في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات عبر سعر الصرف الموازي).
- اختبار الفرضية الفرعية الثانية (تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة بصورة معنوية في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات من خلال سعر السوق الموازي).
- يبين الشكل (٤) تحليل المسار للفرضية الفرعية السابعة من الفرضية الرئيسية الثانية، علما ان الباحثان اعتمد معاملات الانحدار غير المعيارية:



شكل (٤) اختبار الفرضية الفرعية السابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

ويبين الجدول (١٢) تفصيلا لمعاملات الانحدار غير المعيارية ومستوى معنويتها:

جدول (١٢) معاملات الانحدار غير المعيارية (نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات)

		Estimate	S.E.	C.R.	P	
سعر الصرف الموازي	<	كمية مبيعات النافذة	٠,٠٠١-	٠,٠٠١	٠,٦٢٧-	٠.530
-	-	-	-	-	-	-
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات	<	سعر الصرف الموازي	٠,٠٤٤	٠,١٦٧	٠,٢٦٦	٠,٧٩
-	-	-	-	-	-	٠
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات	<	كمية مبيعات النافذة	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٢,٤٢٧	٠,٠١
-	-	-	-	-	-	٥
-	-	-	-	-	-	-

أ. بلغت قيمة التأثير المباشر لسعر الصرف الموازي في الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات (٠,٠٤٤) وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (١%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (١٢).

ب. بلغت قيمة التأثير المباشر لكمية مبيعات النافذة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات (٠,٠٠٢) وهو تأثير معنوي عند مستوى (٥%) كما يتبين من خلال ملاحظة قيمة (P) في الجدول (١٢).

ت. بلغت قيمة التأثير غير المباشر لكمية مبيعات النافذة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات عبر سعر الصرف الموازي (-)  $٠,٠٠١ * ٠,٠٤٤ = -٠,٠٠٠٤٤$  وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (٥%)، لان قيمة اختبار (Sobel) بلغت (-٠,٢٥) وهي غير معنوية عند المستوى المذكور.

ث. بلغت قيمة التأثير الكلي لكمية مبيعات النافذة في نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع عبر سعر الصرف الموازي (-)  $٠,٠٠١ - ٠,٠٠٠٤٤ = -٠,٠٠١٤٤$ .

يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (لا تؤثر كمية مبيعات النافذة بصورة معنوية نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات عبر سعر الصرف الموازي).

من خلال الاختبارين أعلاه يستدل الباحثان على رفض الفرضية الرئيسية الثانية بمعنى (لا تؤثر كمية مبيعات نافذة العملة في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي).

#### ٤. الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً: الاستنتاجات

١. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة وبين نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع، بينما لا توجد علاقة ارتباط لسعر صرف النافذة مع نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف الموازي وكمية مبيعات النافذة وبين نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات.

٣. ليس هناك تأثير لسعر صرف النافذة او لكمية مبيعات النافذة بصورة معنوية في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي وذلك بسبب ان اي زيادة في كمية المبيعات لها مخرجات داخل الاقتصاد العراقي.

### ثانيا: التوصيات

١. ضرورة الحفاظ على سعر الصرف النافذة للدور المهم الذي يلعبه باعتبارها ذات علاقة ارتباط معنوية موجبة.
٢. زيادة فاعلية السياسة النقدية من قبل البنك المركزي لزيادة الاستقرار المصرفي.
٣. واوصى البحث على تفعيل دور البنك المركزي في تقليل الفجوة السعرية بين اسعار نفاذة بيع العملة واسعار الصرف في السوق الموازي لما في ذلك من اثر ايجابي على السيولة المصرفية.

### المصادر

#### اولا: المصادر العربية

١. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٦.
٢. طارق، شوقي، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، ٢٠٠٩.
٣. طلفاح، احمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٥.
٤. عطية، حارث رحيم، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.
٥. الفولي وعوض الله، محمد وزينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.
٦. قاسم، بلال محمد، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقد في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، ٢٠١٧.
٧. قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٦.
٨. المالكي وسعيد، زهراء ناجي عبيد وأحمد محمد فهمي، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل ١ و ٢ في المخاطرة الائتمانية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٣.
٩. موردخاي، كريانين، الاقتصاد الدولي، تعريب د. محمد ابراهيم منصور و د. علي مسعود عطية، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
١٠. يونس، وداد، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠.
١١. يونس، وداد، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠.

#### ثانيا: المصادر الانجليزية

1. Brigham & Ehrhardt, Eugene & Michaelc, **Financial Management: Theory and Practice**, Cengage Learning, 2017.
2. Eiteman, David K., Arthur I. Stonehill, Michael H. Moffett, **Multinational Business Finance**, Boston Columbus Indianapolis New York San Francisco, 13<sup>th</sup>.ed, 2013.

3. Goldberg, L., & Tenorio, R. **Strategic trading in a two-sided foreign exchange auction.** Journal of International Economics, Vol. 42,1997.
4. Joseph G. Nellis, Daved Parker, **Macroeconomics**, England, 2004.
5. Madura, Jeff, **International Financial Management**, Printed in the United States of America, 2008
6. Majeed, A. L. M. F, **The Role of the Currency Sale Window in Stabilizing the Exchange Rate of the Iraqi Dinar**, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol, No 9, 2019
7. Robert M. Dunn, Jr., John H. Mutti, **International Economics**, published in the Taylor & Francis e-Library, 6<sup>th</sup>.ed, 2004.
8. Strumeyer, gary & Swammy, sarah, **The Capital Markets Evolution of the Financial Ecosystem**, 1st ed., John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, USA, 2017.